الاثر عنه وهو باطل لان اثر القادر حادث اتفاقا وخصوصا على
دايم فاتا لا لذاتهما فيحتاج تعلقها به الى مرجح من خارج ومع ذلك
المرجح لا يجب الفعل والا لزم الايجاب بل كان جائزا هو وضده ايضا
فيحتاج الى مرجح اخر ويلزم التسلسل في المرجحات والجواب ان اختيار ان
تعلقها باحد المقدورين انما هو بذاتها لا بامر خارج وليس يحتاج تعلق
ارادة المختار باحد مقدوريه الى داع كما بين في طريق النهار بوقدمي
العطشان فولكم اولا فيستغني الممكن عن المرجح قلنا لا يلزم من ترجح
القادر لاحد مقدوريه على الاخر بلا مرجح وداع مرجح احد طرفي الممكن
في حد ذاته من غير المرجح الموثر فيه اذ بينهما بون بعيد لان الترجح
الصادر عن مؤثر قادر بلا مرجح وداع غير الترجيح بلا مرجح ومؤثر
اصلا مغايرة ظاهرة ولا يلزم من صحة الاول صحة الثاني الا ترى
ان بديهة العقل شاهدة بامتناع الثاني بلا توقف ولذلك لم يذهب
الى صحته احد من العقلاء ولا يشهد كذلك بامتناع الاول ومن ثم ترى
جمعا يجوزونه وقولكم ثانيا يلزم قدم الاثر قلنا ممنوع وانما يلزم ذلك
لو الموجب الذي اذا اقتضى شيئا لذاته اقتضاء دائما اذ نسبته الى
الازمنة سواء واما القادر الذي هو موثر تام فيجوز ان يتعلق قدرته
بالايجاد في ذلك الوقت الذي اوجد الحادث فيه دون غيره بلا سبب
يخص ذلك الوقت فان ضرورة العقل يدل على الفرق بين القادر المختار
والعلة الموجبة الا ترى ان كل احد يفرق بين كون الانسان مختارا
في قيامه وقعوده وكون المحموم مثلا بطبعه فلو توقف فعل المختار
على مرجح لم يبق بينه وبين الموجب فرق وربما يختار من تعلقهما
لا لذاتهما ويقال الفعل مع الداعي اولى بالوقوع ولا ينتهي الى حد الوجوب
فلا يلزم الايجاب ولا يحتاج ايضا الى مرجح اخر ليتسلسل وقد عرفت
ضعفه بما مر من ان الاولوية التي لم تنته الى حد الوجوب ليست كافية
في صدور الممكن من المؤثر وانما اطلنا الكلام ليتكشف المقام

ويتضح

ويتضح المرام ٥ قول المحشي فان استقل بالكائنية فموجود والا
فحال ان الحال مطلقا لا يستقل بالكائنية لان العالمية مثلا كائنة
بالعلم والجوهرية كائنة بالجوهر بخلاف العرض فانه وجد فقام
بالجوهر وهذا لا يقتضي عدم الاستقلال في الكائنية اعلم ان
الشيخ الحال قالوا ان حصول الجوهر في الحيز معلل بصفة قائمة
بالجوهر فسموا الحصول في الحيز بالكائنية والصفة التي هي علة
للحصول بالكون فهناك ثلاثة اشياء ذات الجوهر وحصوله
في الحيز وعلته فتدبر قول المحشي وهي صفة اه تعريف الحال احترز
بالصفة عن الذوات لان الجنسي الواقع في التعريف لا ينافي الاحتراز
به عن بعض الاغيار بجنسيته لا يقال ان الذوات تخرج بقولنا غير
موجودة ولا معدومة فيكون ذكر الصفة مستدركا على ذلك التقدير
لانا نقول انه سؤال ابدا غناء الثاني عن الاول وهو غير مقبول والا
لورد في كل تعريف مشتمل في الجنس والفصل لان كل ما يخرج الجنس
يخرجه الفصل واحترز بغير موجودة عن الصفات الموجودة كا
العلم والقدرة وغيرهما منها واحترز بلا معدومة عن الصفات
المعدومة كالامتناع والاستحالة والممتنعية المحالية وقوله
قائمة بموجود ذكر لمجرد تتميم التعريف للاحتراز عن بعض الاغيار
اذ لم يبق شيء من الاغيار وذلك الموجود اعم من الموجود قبل
الحال كالمتحركية ومن الموجود بالحال كالوجود فان قيل الممتنعة
مثلا صفة غير موجودة ولا معدومة ولا قائمة بموجود فهو احتراز
عن امثال ذلك قلنا فيلزم ثبوت الواسطة بين الحال بين الموجود
والمعدوم وهو خلاف ما ذكر في كتبهم قول المحشي وتقرير الدليل اه
لا يخفى منه اثبات عدم كونها قديمة بجميع اجزائها بطريق انها
لو كانت قديمة بجميع اجزائها على تقدير دخول وقت الحدوث
في تلك الجملة يلزم كون الشيء قديما وحادثا لان وقت الحدوث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)